

المصدر: السفير

التاريخ: ٧ أكتوبر ٢٠٠٥

عمق النظام المشترك

حسام عيتاني

يفترض المتمسكون بالخيار العربي في لبنان ان الهجوم الاميركي على المنطقة يسمح لهم بطي صفحة السجل حول المسؤولية عن الواقع الحالي والمسار الذي اوصل البلاد الى ازمتها الراهنة، وان أي بحث في الخلل الشديد الذي ساد العلاقات اللبنانية السورية في الحقبة السابقة، ليس أكثر من تمهيد الطريق امام هيمنة التحالف الغربي التي ستبدو معها الهيمنة السورية الآفلة، مجرد لعبة اطفال.

ويدعي فريق الاكثرية النيابية والحكومية الجديدة ان اعاقا الدور السوري نشوء الدولة اللبنانية بعد الحرب الاهلية (وهي اعاقا ما زال البعض يسميها تعزيز دور الدولة)، تسمح بالرهان على اداء الغرب دور المسرع والمساعد على ردم الفجوة التي خلفها الانسحاب السوري، سواء لناحية الإمساك بالوضع الأمني او في اضعاف قدر من الاستقرار الضروري على الحياة السياسية في لبنان.

يعتبر الفريق الاول ان الخيار العربي ما زال متاحا كضمان لوحدة لبنان واللبنانيين، بصيغه السابقة التي لا تعاني إلا من اشتداد الحصار الاميركي حولها، فيما لا يمثل الحصار هذا إلا دليلا اضافيا على صحة ما يقول به الخيار العربي. النقص الفادح في قدرة الخيار المذكور على التكيف مع متغيرات المجتمعات العربية قبل الاملاءات الغربية ليس نقيصة تذكر طالما ان دعاوى مقارعة الاحتلال الاسرائيلي والتصدي المزمع <<للمخططات>>، من المهمات اليومية التي لم تفقد إلحاحيتها برغم الصمت العميق على جبهات الصراع العربي الاسرائيلي. بل ان الديموقراطية وحقوق الانسان والتعددية السياسية وحتى المساواة بين المرأة والرجل، كلمات تستحق الوضع بين مزدوجين او ان تدرج قبلها عبارة <<ما يسمى...>> للإشارة الى ان هذه المواضيع دخيلة على الهم العربي المحصور في التصدي للاحتلالات في ظل القائد الضرورة والرئيس الرمز ومن

يقوم مقامهما من مهندسي الضربات الجوية ومصممي النهضة الكبرى.

ان اسهل طرق الهروب من تحمل مسؤوليات الماضي والطريق التي ساقطنا الى الحاضر المتردي، تمر برفع العقيرة بالتحذير من مخاطر الالتحاق بالمشروع الاميركي الاسرائيلي، وهي مخاطر جدية بالمناسبة وقد ساهم اصحاب مشاريع النهوض المعاق في زيادة خطرها زيادة ملموسة عبر تعريتهم المجتمعات العربية من مناعتها وقدرتها على صوغ الردود الكبرى المطلوبة منها. ومن بين كلمات النواب في الجلسة البرلمانية الاخيرة ما يتوافق مع هذه الخانة.

في المقابل، يرفع <<الاكثريون>> لواء الثأر من الماضي الذي لم يقدموا حتى اليوم تفسيراً لأدوارهم فيه سوى انهم كانوا خائعين امام الوصاية السورية وانهم استيقظوا ذات صباح مشرق ليجدوا انهم قد استردوا كرامتهم من الضابط السوري المولج زجهم في <<الخط>>. الثأر هذا لا يتنافى مع رهن الكرامة الشخصية والوطنية في السفارات التي تضخ السيادة والاستقلال مع بعض <<النصائح>> حول اسماء من يجب تعيينهم في المواقع الامنية الحساسة، كمقدمة لا غنى عنها لينعم البلد بالازدهار ورغد العيش. ولا يمكن لهاتين النعمتين ان تهبطا على لبنان قبل ان يجري فيه ابتذال كل اشكال العلاقة مع العالم العربي وتجهيل المواقع الحقيقية لمصالح الشعب اللبناني واعادة افتتاح نقاشات مركبة من مزيج غريب من الغباء والجهل والخبث حول هوية هذا البلد وصيغة الحكم فيه. ولم تخل خطابات عدد من النواب يوم الثلاثاء من مضامين كهذه.

في الظاهر، سيبدو أي اقتراح بتحديد مسؤوليات الجهات التي دفعت الوضع في لبنان الى الطريق المسدود الحالي، كاستدراج لرد يقوم على تكرار معزوفة <<النظام الامني اللبناني السوري المشترك>> السمجة والممجوجة. يمكن التضحية بسماع هذه المعزوفة مرة اضافية شرط ان تعلن اللوائح الكاملة بأسماء المستفيدين من نظام ارتكز على شراكة اعمق بكثير مما يرغب البعض بالاعتراف به.